تحسين الحلبي

جرائم الحرب الإسرائيلية المتراكمة وسياسة تجاهلها الممنهجة

المساعد الخاص لرئيس أركان الجيوش المشتركة الأمريكية سابقاً -١٩٨٩-١٩٩٣ ورئيس هيئة موظفي وزارة الخارجية -٢٠٠٢-٢٠٠٥ لورانس ويلكيرسون، كتب في ١٧ آذار الجاري مقالاً في المجلة الإلكترونية الأمريكية «أنتي ووِر» تحت عنوان «الحقيقة المأساوية لموت راشيل كوري»، جاء فيه: «في ١٦ آذار قبل عشرين عاماً شهد العالم مأساة تسببت بها إسرائيل بعد أن منح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش رئيس حكومة إسرائيل أريئيل شارون في ذلك الوقت صفة «رجل السلام»، فبدأ شارون بسيطرته لمعاملة الفلسطينيين بإجرام وقوانين عنصرية في الحرب التي شنها ضدهم».

ويضيف ويلكيرسون: «وكان ما شهده العالم من شارون هو قيامه بجريمة شديدة الحساسية بقتله امرأة أمريكية تبلغ ٢٣ عاماً ذات مشاعر حساسة كانت غايتها الصارخة ببساطة هي الدفاع عن بيوت الفلسطينيين ومنع هدمها من قبل الجيش الإسرائيلي حيث قتلها بمرافقة مسلحة حين حاولت دفعه إلى عدم تدمير بيت آخر في قطاع غزة».

ويقول ويلكيرسون: «حين جاء والدا راشيل إلى واشنطن طلبا المساعدة من الإدارة الأمريكية، كنت في ذلك العام أعمل رئيساً لموظفي مكتب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولين باويل، فأصبحت على علاقة بالموضوع، لكننا لم نتمكن من إجبار الحكومة الإسرائيلية على أن تكون صريحة وصادقة أو حتى مؤدبة في نهاية المطاف وكان ردها هو الإنكار المطلق لأي مسؤولية وهو ما فعلته نفسه في عملية الاغتيال الوحشية للصحفية شيرين أبو عاقلة المواطنة الأمريكية الأخرى بعد عشرين عاماً».

يعترف ويلكيرسون أنه لم يجد حلاً سوى حث والدي كوري على التوجه للمحكمة العليا الإسرائيلية التي لم تنصف هذين الوالدين وأضاف: «سوف يتهمونني الآن بمعاداة السامية بسبب هذه التصريحات علماً أنني أخشى على مستقبل هذه الدولة وعلى بلادي التي تقبل دون أي سؤال سياسة إسرائيل وقيادتها».

وإذا كنا قد اعتمدنا مثل هذه الانتقادات للسياسة الإسرائيلية والأمريكية من قبل مسؤولين أمريكيين سابقاً، فإن كل ما يقدمونه من انتقادات وملاحظات على هذه الجرائم غالباً ما تتحول إلى مجرد انطباعات عابرة لا تغير عند الجد، ولو جزءاً يسيراً من السياسة الأمريكية التي تبرر للكيان الإسرائيلي كل جرائمه المتواصلة منذ عام ١٩٤٨، حتى حين يكون ضحاياها من المواطنين الأمريكيين وحتى لو قرر الجمهور الأمريكي ومعه الرأي العام العالمي عرض كل جرائم تل أبيب ضد المواطنين الأجانب من غير الفلسطينيين، ويشهد العالم كله أن جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المسلحين يقتلون كل شهر أعداداً من الفلسطينيين ويصيبون مئات آخرين بجراح ويهدمون بيوت العشرات منهم في الحرب التي يشنونها ضدهم وبالمقابل تتصدر الإدارة الأمريكية ومحاكمها عملية الدفاع عمن يقتل من الأمريكيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية أثناء الأحداث في الأراضي المحتلة، وتدين الفلسطينيين بقتلهم وتفرض عليهم التعويضات المالية الخيالية لعائلاتهم.

وإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارات الأمريكية بكل أشكال الدعم المباشر للجمعيات والهيئات التي تشكلها إسرائيل باسم «عائلات الضحايا الإسرائيليين من أصل أمريكي»، للقيام بنشاطات إعلامية وسياسية ضد الفلسطينيين، على حين تحظر الولايات المتحدة وأوروبا بتحريض إسرائيلي على أي هيئة أو جمعية فلسطينية تدافع عن حقوق الضحايا الفلسطينيين من أصل أمريكي القيام بأي نشاط يندد بإسرائيل وجرائمها ضدهم بل تعد نشاطهم في هذا الإطار «معاداة للسامية»، وتحظر على وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية تغطية الأخبار والنشاطات التي تطالب بإدانة الكيان وفرض العقوبات عليه، وعلى قاعدة مشابهة تتواطأ رئاسة الأمم المتحدة مع هذه السياسات الأمريكية والغربية لحماية إسرائيل وتغطية كل أشكال عدوانها ضد الفلسطينيين. وبهذه الطريقة تمتنع الأمم المتحدة عن حماية أطفال فلسطين الذين قتلت قوات الاحتلال منهم بموجب إحصاءات منظمة «بيتسيليم» داخل إسرائيل ٢١٧١ طفلاً خلال العقدين الماضيين وتعتقل مئات الأطفال من سن ١٢ عاماً إلى ١٥ عاماً وتفرض عليهم أحكاماً بالحبس بموجب تقرير «المنظمة الدولية لحماية الأطفال» عام ٢٠٢١ وكل هذه الجرائم ضد الإنسانية لا يحتاج معظمها إلى إثباتات داخل الأراضي المحتلة وغالباً ما تظهر في معظم وسائل الإعلام المحايدة منذ عقود كثيرة وتتجاهلها الولايات المتحدة والأمم المتحدة بهدف منع ما تفرضه عليها من إدانات وعقوبات آن أوان استحقاقاتها من واشنطن وتل أبيب.

موسكو أكدت أن «الجنائية الدولية» دمية بيد الغرب وقراراتها باطلة

بوتين يوقع قانوناً يشدد عقوبة من يشوه سمعة الجيش الروسي

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقع قانوناً يتشديد العقوبة على من يتعمد تشويه سمعة المشاركين في العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا (عن الانترنت)

وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قانوناً يتشديد العقوبة على من يتعمد تشويه سمعة المشاركين في العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، في حين أعربت موسكو عن إصرارها على المشاركة في تحقيق دولي مفتوح للكشف عن منفذي تفجير «السيل الشمالي»، على حين أعلنت وزارة الدفاع الروسية القضاء على ٣٥٠ جندياً أوكرانياً وإسقاط تسع مسيرات على محاور القتال في دونباس.

ووفق موقع «روسيا اليوم»، فقد نشر موقع الكرملين أمس نص الوثيقة القانونية على البوابة الإلكترونية الرسمية للمعلومات القانونية، والتي تفرض عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ عاماً وغرامات مالية تصل إلى ٥ ملايين روبل، وذلك لتشويه سمعة الشارك في العملية العسكرية الخاصة، بغض النظر عن رتبهم. وكذلك لنشر أخبار مزيفة حولهم، من جهة ثانية، أكدت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا أن موسكو ستواصل البحث عن إجابات للأسئلة التي طرحت في وقت سابق بشأن التفجيرات التي طالت «السيل الشمالي» على الرغم من رفض كوبنهاغن التحقيق المشترك.

وأضافت زاخاروفا: «على الرغم من رفض الجانب الدنماركي إجراء تحقيق مشترك في حوادث التفجير التي طالت أنابيب غاز «السيل الشمالي»، سنواصل وزارة الخارجية الروسية السعي للحصول على إجابات من كوبنهاغن عن الأسئلة التي طرحت في وقت سابق، ولن يتخلوا عن القضاء تساؤلاتك».

وشددت على أن التحقيق الدولي المفتوح والشامل فقط بمشاركة ممثلين عن روسيا يمكن أن يوفر بيانات موثوقة عن منفذي الحادث التخريبي، وقالت: «إننا نتطلق من فرضية أن تحقيقاً دولياً شاملاً ومفتوحاً بمشاركة ممثلين روس هو الوحيد القادر على تزويد الجمهور ببيانات موثوقة وموضوعية عن أسباب ومرتكبي وعملاء الحادث التخريبي».

ولفتت إلى أن كوبنهاغن، التي كانت تدافع بحماس عن المصالح الأمريكية في أوروبا، لم تكن مهتمة بإجراء تحقيق يمكن أن يلقي الضوء على الجناة الحقيقيين وعملاء الهجمات.

في الأثناء، أعلنت وزارة الدفاع الروسية على نحو ٥٠ جندياً أوكرانياً.

وأشارت إلى أنه على محور دونيتسك لقي أكثر ١٢٠ جندياً أوكرانياً مصرعهم، وتم تدمير مركبتين عسكريتين ومنظومة مدفعية من نوع «أوراغان»، في حين فقدت القوات الأوكرانية في محور خرسون - ليمان، أكثر من ١٠٠ جندي وتم تدمير منظومة مدفعية.

وجاء ما يُذكر في ظل، اعترضت أنظمة الدفاع الجوي الروسية ١٥ صاروخاً من طراز «هيمارس»، و«سميرتش»، و«أوراغان»، ودمرت ٩ طائرات من دون طيار تابعة للقوات المسلحة الأوكرانية، كما استهدفت القوات الروسية بقصف مدفعي نقاط إطلاق النار التابعة للقوات المسلحة الأوكرانية.

في سياق منفصل، اعتبر مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا، أن المحكمة الجنائية الدولية، «المستعدة لممارسة العدالة الزائفة باعتبارها دمية في يد الغرب»، قد أثبتت دونيتها.

وقال المندوب الروسي: إن «هذه المحكمة الدولية المتخارَجة والمسيسة وغير الكفؤة أثبتت مرة أخرى دونيتها، والمحكمة الجنائية الدولية هي دمية في أيدي الغرب الجماعي، ومستعدة دائماً لممارسة العدالة الزائفة بانتظام».

وأضاف نيبينزيا: «من المثير للسخرية بشكل خاص أن القرارات غير المهمة من الناحية القانونية (مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين) تم الإعلان عنها عشية الذكرى العشرين للغزو الأمريكي غير القانوني للعراق، حيث كان للمحكمة الجنائية الدولية الاختصاص القضائي، لكنها لم تفعل شيئاً لتقديم الجناة المسؤولين إلى العدالة».

وفي وقت سابق، أصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، التي لا تعترف روسيا الاتحادية بولايتها القضائية، مذكرة «اعتقال» بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمفوضة الرئاسية لحقوق الطفل ماريا لفوفا بيلوفا، بما دفع المتحدث باسم الرئيس الروسي دميتري بيسكوف للتوضيح أن روسيا لا تعترف باختصاص المحكمة الجنائية الدولية القضائي، وأن أي قرارات لها باطلة وغير مقبولة من وجهة نظر قانونية.

وكالات

هيرش: لم أكشف جميع المعلومات عن تفجير «السيل الشمالي» لحماية مصادرها

نائبة أميركية: تصريحات الغرب بشأن نية موسكو غزو أوروبا هراء

(جو) بايدن وتعاملها مع الأزمة الأوكرانية كما وجه انتقادات لوسائل الإعلام الأمريكية التي تخشى انتقاد بايدن. قائلاً: «أنت على دراية بالأوامر التي تم تلقيها. أعرف الكثير عن هذا الأمر وعن حادثة السيل الشمالي أكثر مما أريد أن أقول.. لكن يجب أن أحمي الأشخاص الذين يبلغونني».

وتابع هيرش: «ليس لدي شك بشأن الأحداث التي تم وصفها»، وسخر في الوقت ذاته من رواية «جماعة موالية لأوكرانيا».

وأضاف: «أنا لست مقتنعاً جداً بالرئيس وموظفيه في السياسة الخارجية. أعتقد أنهم ضيقو الأفق للغاية. كل ما فعلوه هو التحدث بشكل سيء عن روسيا والصين لدرجة أنهم قاموا بلجم الاثنين معاً».

وفي شباط الماضي، نشر سيمور هيرش الحائز جائزة «بوليتزر» مقالاً يحقق في انفجارات خط الغاز. وحسب روايته، فإن التخريب نفذته الولايات المتحدة بمساعدة حلفاء من حلف شمال الأطلسي «ناتو».

وفي الثامن من الشهر الجاري، نشر هيرش مقالاً افتتاحياً جاء فيه أن تفجير خط الأنابيب كان عملية أميركية سرية، تم تنفيذها بمعرفة وموافقة الرئيس جو بايدن.

وانتقد هيرش بشدة السياسة الخارجية لإدارة بايدن، نقلاً عن مسؤولين أميركيين. أن مجموعة معينة مؤيدة لأوكرانيا عملت من دون علم السلطات الأميركية، يمكن أن تكون قد ارتكبت تخريباً على خطوط أنابيب الغاز.

بدوره، اعتبر رئيس الوزراء السلوفاكي السابق يان شارنوغورسكي، أن الولايات المتحدة تسعى للسيطرة على شبه جزيرة القرم، حتى تتمكن من مواجهة روسيا، وفرض سيطرتها على البحر الأسود.

وأوضح شارنوغورسكي، أن الولايات المتحدة تدفع أوكرانيا نحو تنفيذ استفزازات متعمدة حول شبه جزيرة القرم، مدفوعة برغبتها في بناء قاعدة عسكرية في شبه الجزيرة، واستخدامها في مواجهتها مع روسيا، وبسط سيطرتها على البحر الأسود.

وقال شارنوغورسكي: «بالنسبة للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، فإن مسألة السيطرة على شبه جزيرة القرم، لا تشكل مسألة فكرية، بل تتمحور حول مصلحة أميركا في عزل روسيا وإبعادها عن شبه جزيرة القرم، ورغبتها في بناء قاعدتها العسكرية هناك، لاستخدامها في مواجهتها مع روسيا، وتمكينها من السيطرة على البحر الأسود»، مشيراً إلى أن روسيا ستعمل على حماية كل من أراضيها وأراضي شبه جزيرة القرم بكل ما أوتيت من قوة.

وأشار شارنوغورسكي إلى أن الولايات المتحدة ومحاولة «انتزاع شبه جزيرة القرم من روسيا»، والسيطرة عليها، تهدف إلى أنه عقب الخسارة المحتملة للولايات المتحدة والغرب في أوكرانيا، فإنهم سيتوقفون عن محاولاتهم في «انتزاع شبه الجزيرة من روسيا».

وأكد شارنوغورسكي أن العقوبات الغربية فشلت في وقف تطور القرم وقال في حديث لوكالة «نوفوستي»: «تعقد العقوبات حياة سكان القرم، لكنها فشلت في وقف تنمية شبه الجزيرة. ومنذ عودة القرم إلى روسيا، أي منذ فرض العقوبات الغربية، تسارع تطورها».

وذكر أنه تم خلال هذه السنوات بناء طريق «تافريدا» السريع والمطار الجديد في سيفاستوبول وجسر القرم، ويستمر تطور المدن، فيما ارتفعت المدفوعات الاجتماعية إلى المستوى الروسي.

وقال: «يستخدم الغرب عقوباته لأغراضه الجيوسياسية في القرم من دون أخذ مصالح سكان القرم العاديين بعين الاعتبار».

وكالات

مع اقتراب موعد زيارة الرئيس شي إلى موسكو

«غلوبال تايمز»: مستوى العلاقات بين الصين وروسيا لا يسمح بتدخل دولة ثالثة

«أنابيب قوة سيبيريا» أهم مشروع لنقل الغاز الروسي إلى الصين (عن الانترنت)

مع الإعلان عن الزيارة التي يعتزم الرئيس الصيني شي جين بينغ القيام بها بعد أيام إلى روسيا، اعتبرت صحيفة «غلوبال تايمز» أن مستوى العلاقات بين البلدين لا يسمح بضغط وتدخل دولة ثالثة، مشيرة إلى أن زيارة الرئيس شي من شأنها تعزيز الثقة الإستراتيجية بين الدولتين.

وكتبت الصحيفة الصينية أمس «في السنوات الأخيرة، شاع استخدام اللغة العامة التالية لوصف العلاقات الصينية-الروسية: رفض المواجهة، ورفض استهداف أي طرف ثالث. والآن يمكن إضافة مبدأ آخر إلى هذا: العلاقات الروسية-الصينية لا تتسامح مع تدخل أو ضغط من أطراف ثالثة».

وقالت الصحيفة: إن زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى روسيا «ستعزز الثقة الإستراتيجية المتبادلة والتعاون المتبادل المنفعة بين الصين وروسيا، وتعود بالفائدة على البلدين وشعبيهما، وتعطي المزيد من الثقة للمجتمع الدولي في مواجهة مخاطر متعددة».

وسبق أن أعلن الكرملين عن زيارة يقوم بها الرئيس الصيني إلى روسيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار الجاري تلبية لدعوة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث سيناقش الرئيسان تطوير شراكة شاملة وتفاعل إستراتيجي.

كما من المقرر تبادل وجهات النظر بين الرئيسين في سياق تعميق التعاون بين موسكو وبكين على الساحة الدولية، إضافة إلى أنه سيتم التوقيع على عدد من الوثائق الثنائية المهمة.

وأول من أمس، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون بين وفق وكالة «شينخواه»: إن زيارة الرئيس شي المقبلة إلى روسيا ستكون رحلة صداقة وتعاون وسلام.

وأضاف وانغ في مؤتمر صحفي يومي: إن الرئيس شي حافظ، في الأعوام الأخيرة، على اتصال وثيق مع الرئيس بوتين. وإن شراكة التنسيق الإستراتيجية الشاملة بين الصين وروسيا في العصر الجديد، تحت قيادتهما وتوجيههما، حققت تنمية مستدامة وسليمة وثابتة.

وتابع: إن البلدين قد وجدا مساراً لنمط للعلاقات بين الدول الكبرى يتسم بالثقة الإستراتيجية وحسن الجوار، ما يقدم مثلاً جيداً لنمط جديد للعلاقات الدولية.

وخلال زيارته، سيتبادل شي وجهات النظر بشكل معمق مع بوتين حول العلاقات الثنائية، فضلاً عن القضايا الدولية والإقليمية الرئيسة ذات الاهتمام المشترك. وسيعزز التنسيق الإستراتيجي والتعاون العملي على المستوى الثنائي، وسيضخ زخماً جديداً في تنمية العلاقات الثنائية، وفقاً للمتحدث.

وقال وانغ: إن الزيارة ستكون رحلة صداقة من شأنها زيادة تعميق الثقة والتفاهم المتبادلين بين الصين وروسيا وترسيخ الأساس السياسي والدعم العام للصداقة بين الشعبين على مدى أجيال.

وقال وانغ: إن الزيارة ستكون أيضاً رحلة لتعزيز السلام، مشيراً إلى أن الصين وروسيا ستقومان، على أساس عدم الانحياز وعدم المواجهة وعدم استهداف أي طرف ثالث، بممارسة التعددية الحقيقية وتعزيز عالم متعدد الأقطاب ودبلوماطية أكبر في العلاقات الدولية، وتحسين الحوكمة العالمية، والمساهمة في التنمية والتقدم العالميين.

وقال المتحدث: إن «الصين ستواصل التمسك بموقفها الموضوعي والعادل بشأن الأزمة الأوكرانية ولعب دور بناء في تعزيز محادثات السلام».

وأوضح أن «الغرض من السياسة الخارجية الصينية هو الحفاظ على السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة»، مشيراً إلى أنه فيما يخص قضية أوكرانيا، وقفت الصين دائماً في جانب السلام والحوار، وفي الجانب الصحيح من التاريخ.

وتابع قائلاً: «إننا نؤمن دائماً بأن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لحل الصراعات والنزاعات، في حين لن يسفر تأجيج النيران والقتال، والعقوبات الأحادية والضغوط القصوى، سوى عن تكثيف التناقضات وتصاعد التوترات، الأمر الذي لا يتماشى مع مصالح وتطلعات أغلب دول العالم».

وكالات

أكدت رفضها التدخل في شؤون دول المنطقة

إيران: الاتفاق مع السعودية ينعكس إيجاباً على غرب آسيا ومستقبلها

أكدت إيران أمس أن اتفاق إعادة العلاقات مع السعودية برعاية صينية يمكن أن يكون القوة الدافعة وراء تحقيق الاستقرار لمصلحة المنطقة بأسرها، مشددة على أن هذه الخطوة ستلعب دوراً مهماً في تقارب التعاون الإقليمي وتنميته، وأن الكيان الصهيوني يشكل تهديداً لأمن واستقرار المنطقة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني في تقرير مكتوب وفق وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية «إرنا»: «يمكن اعتبار إعلان استئناف العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أحد أهم أحداث العام الإيراني الجاري في منطقة الجوار».

وأضاف كنعاني: «ستعقب هذه الاتفاقية، التي تم التوصل إليها باستضافة ومساعدة الصين في أعقاب جهود ومساعي جمهورية العراق وسلطنة عمان، دوراً مهماً في تقارب التعاون الإقليمي وتنميته».

وأعرب عن الأمل في أن يكون مستقبل غرب آسيا ومنطقة الخليج، بموقعيهما الجغرافي والسياسي المهمين للغاية ومواردهما الطاقة الغنية والثروة الطبيعية والموارد المالية الوفيرة في طريق ازدهار شعوب هذه المنطقة.

وأوضح أن إيران أكدت على مدى العقود القليلة الماضية في علاقاتها الإقليمية، على مبادئ وأسس عديدة منها حسن الجوار، التركيز على القواسم المشتركة، حل سوء التفاهم وتعزيز الآليات الموجهة نحو الحوار والموجهة نحو التعاون والأمن الجماعي، والتعامل مع العوامل التي تزعزع أمن المنطقة واستقرارها.

وحسب كنعاني، فإن العلاقات الإيرانية السعودية مع روسيا والصين (عن الانترنت)

وقال وانغ: إن الزيارة ستكون رحلة صداقة من شأنها زيادة تعميق الثقة والتفاهم المتبادلين بين الصين وروسيا وترسيخ الأساس السياسي والدعم العام للصداقة بين الشعبين على مدى أجيال.

وقال وانغ: إن الزيارة ستكون أيضاً رحلة لتعزيز السلام، مشيراً إلى أن الصين وروسيا ستقومان، على أساس عدم الانحياز وعدم المواجهة وعدم استهداف أي طرف ثالث، بممارسة التعددية الحقيقية وتعزيز عالم متعدد الأقطاب ودبلوماطية أكبر في العلاقات الدولية، وتحسين الحوكمة العالمية، والمساهمة في التنمية والتقدم العالميين.

وقال المتحدث: إن «الصين ستواصل التمسك بموقفها الموضوعي والعادل بشأن الأزمة الأوكرانية ولعب دور بناء في تعزيز محادثات السلام».

وأوضح أن «الغرض من السياسة الخارجية الصينية هو الحفاظ على السلام العالمي، وتعزيز التنمية المشتركة»، مشيراً إلى أنه فيما يخص قضية أوكرانيا، وقفت الصين دائماً في جانب السلام والحوار، وفي الجانب الصحيح من التاريخ.

وتابع قائلاً: «إننا نؤمن دائماً بأن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لحل الصراعات والنزاعات، في حين لن يسفر تأجيج النيران والقتال، والعقوبات الأحادية والضغوط القصوى، سوى عن تكثيف التناقضات وتصاعد التوترات، الأمر الذي لا يتماشى مع مصالح وتطلعات أغلب دول العالم».

وكالات

الوطن
سوريا أولاً
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٠١١-٣٠٦٥
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٦ ـ تيلفاكس: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١-٢٤٥٠٢٠ ـ فاكس: ٠٣١-٢٤٥٠٢١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١-٣٣١٢١٨ ـ فاكس: ٠٤١-٣٣١٦١٨
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٠٤٣-٢٢٢٧٥٥ ـ فاكس: ٠٤٣-٢٣١٣٠٩٠

نصر الله يستقبل النخّالة: لمواصلة التنسيق بما يعزز المقاومة ضد الاحتلال

الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله خلال استقباله الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي» في فلسطين زياد النخالة (عن الانترنت)

التقى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله وفداً من حركة «الجهاد الإسلامي» في فلسطين برئاسة الأمين العام زياد النخالة، وأكدا مواصلة التشاور والتنسيق فيما بينهما بما يعزز المقاومة في مواجهة العدو الصهيوني.

وحسب موقع «الميادين»، ناقش الطرفان خلال اللقاء الأوضاع في المنطقة والتحديات التي تواجه المقاومة الفلسطينية، وعبرا عن تقديرهما للبطولات التي يسطرها الشعب الفلسطيني والمقاتلون الشجعان الذين يواجهون بكل بسالة اعتداءات قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين وجرائمهم على أرض فلسطين وخاصة في القدس والضفة الغربية.

في خطابه قبل أسبوع، أكد نصر الله أن ما تشهده الساحة الفلسطينية «تاريخي ومهم جداً»، مشدداً على أن «ما يجري في الضفة، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، على درجة عالية من الأهمية في مشروع المقاومة»، مضيفاً إن «الأولوية اليوم يجب أن تكون كيفية مد يد العون إلى هذا الفلسطيني المقاوم والمجاهد، الذي يدفع هذا الكيان إلى الهاوية».

بدوره، وفي كلمة سابقة، أعلن النخالة أن مجموعات كثيرة تتشكل للعمليات الخاصة التي تقوم بها المقاومة في القدس وفي حوارة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وتتجاوز المستحيل.

وأكد النخالة أن كتائب المقاومة نجحت في عرقلة مشروع السيطرة على الأرض، مشدداً على ضرورة أن تكون كل القوى الفلسطينية على مستوى المسؤولية، وعلى مستوى طموح الشعب الفلسطيني، وتضحياته واستعداده للقتال.

وفي الأونة الأخيرة، أعربت وسائل إعلام إسرائيلية عن قلق الكيان الإسرائيلي من الرؤية الصحيحة لنصر الله حيال الأحداث الداخلية التي يمر بها الاحتلال، مضيفة إن هذه الأزمة تُقنع نصر الله بقدرة الحزب على ردع الاحتلال ومواجهته في حال حدوث صراع عسكري.

يأتي ذلك في وقت تتصاعد فيه التظاهرات في إسرائيل ضد حكومة بنيامين نتنياهو، وخصوصاً بشأن مسألة التعديلات القضائية، على حين تتسع دائرة الاحتجاج ويتنامى القلق لدى الإسرائيليين من وصول الأمور إلى حرب «أهلية» أو تداعيات أمنية مختلفة.

وكالات

مسؤولون في كيان الاحتلال: تعديلات نتنياهو ستكلف إسرائيل ثمناً دموياً باهظاً

تصاعدت الأزمة التي تعصف بكيان الاحتلال الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، على نحو يتهدد الاستقرار السياسي، إذ تعد الأزمة الراهنة الأشد التي تجتاح الكيان منذ تأسيسه، وسط حركة اعتراض واسعة ضدّ حكومة تقودها إحدى الشخصيات السياسية الإسرائيلية التي توصف بـ«الأسامية»، مثل بنيامين نتنياهو.

وفي تصعيد جديد، نشر ٢٥٠ من كبار المسؤولين السابقين في الجهات الأمنية المختلفة والسلك الدبلوماسي، رسالة لاذعة اتهموا فيها رئيس حكومة الاحتلال «بخلق وزرع انقسامات مدمرة، والخوف وثقافة الكذب، وإلحاق أضرار قاضية «بالتماسك الاجتماعي».

وحسب إعلام العدو فإن الموقعين، يجب وقف الانزلاق الحكومي في الهاوية، والبدء بعملية تصحيح عبر ما سموه «توافقاً قومياً واسعاً يضمن أمن ومستقبل إسرائيل».

ومن بين الموقعين رئيس الشاباك السابق عامي أيالون، والرئيس السابق كولت أبيتال، والرئيس السابق لما يسمى «مجلس الأمن القومي» عوزي آراد، ومدير عام وزارة الخارجية السابق نيسيم بن شيطريت، والجنرال في الاحتياط مئاني فنتاني، والرئيس السابق للموساد داني ياتوم، ورئيس الموساد السابق تامير بردو والمئات من المسؤولين الآخرين.

وجاء في مستهل الرسالة: «نحن، الموقعين أدناه، كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية والسلك الدبلوماسي سابقاً، نتهم حكومة إسرائيل ومن يترأسها، بزرع عدم الثقة في الجهاز القضائي، وتمزيق الاقتصاد الإسرائيلي لخطر حقيقي، بسبب المسار السيئ الذي تقوده الحكومة لتغيير النظام تحت مسمى الإصلاح القانوني».

وأضافوا: «نحن نتهم حكومة إسرائيل ومن يترأسها، بإهانة بنّاة إسرائيل، وتعريض أمنها للخطر بسبب حرف الاهتمام القومي عن الخطر الوجودي من النشاطات الإيرانية المتسارعة، والإرهاب الفلسطيني المتزايد، وتهديد حزب الله».

وتابعوا: نتنياهو يلحق ضرراً جوهرياً بسلسلة القيادة في الجيش والشرطة، والوحدة الضرورية للمسؤولية والصلاحيات، ما قد يكلف ثمناً دموياً باهظاً جداً.

وأشاروا إلى أن: تصريحات الوزراء، ترفرف راية «سواء عليهم، والحكومة تدفع نحو تشكيلات قد تكشف وتترك عناصر في القوات الأمنية في الحاضر والماضي أمام إجراءات قانونية دولية في المحكمة الجنائية في لاهاي وفي أماكن أخرى، معتبرين أن الحكومة تخلق أزمة فعلية مع الإدارة الأمريكية، ما قد يؤدي إلى عزلة إسرائيل سياسياً.

وتتصاعد التظاهرات في «تل أبيب، ضد حكومة نتنياهو، وخصوصاً بشأن مسألة «التعديلات القضائية»، بينما تتسع دائرة الاحتجاج ويتنامى القلق لدى الإسرائيليين من وصول الأمور إلى حرب أهلية أو تداعيات أمنية مختلفة.

وكالات

النائب الحاج حسن: لحوار وطني يؤدي لانتخاب رئيس بمعزل عن الإملاءات الخارجية

اعتبر رئيس تكتل «يعلبك الهرمل» النائب حسن الحاج حسن أن تأييد ودعم ترشيح سليمان فرنجية مبني على قواعد واضحة في «عملنا السياسي» وهو تبني مرشح جدي وطبيعي يعمل ليصل، قائلاً: نحن نؤيده ونعمل لإيصاله، في حين أكد اتحاد الضباء لنقابات العمال أمس أن لبنان يتعرض لعدوان أميركي اقتصادي لكسر الارادة الوطنية.

وحسب موقع «المنار» لفت الحاج حسن إلى أن أي فريق في مجلس النواب لا يستطيع منفرداً تأمين نصاب ٨٦ نائباً لانتخاب الرئيس، لذا لا يوجد أي خيار أمام القوى السياسية والتكتل النيابي إلا الحوار والتفاني والتفاهم الوطني والهادف، مضيفاً: لكن للأسف الفريق الثاني يصر على رفض الحوار والتفاهم، ويرفضه الحوار هو يعلم أن توفير النصاب غير متوافر لأي فريق، وهذا يعني أنه يصر على التعطيل، وبالتالي هو مسؤول عن تفاقم الأزمات في لبنان.

وقال الحاج حسن: الفريق الآخر انتقل من انتقاد تطيير النصاب، إلى العمل على رفض تأمين النصاب، وذلك يعني أن الفريق الآخر يرفضه الحوار هو إما يستدرج تدخلا من الخارج، أو أنه ينتظر الخارج ليقول له ماذا يجب أن يفعل، ودعا إلى أن يكون هناك حوار وطني يؤدي إلى انتخاب رئيس بمعزل عن الضغوط والإملاءات الخارجية، بقرار سيادي وطني حقيقي للخروج من هذه الأزمة.

وعن الاتفاق السعودي الإيراني قال: هو خطوة جيدة لمصلحة الدولتين والشعبين وكل شعوب ودول المنطقة، وذلك بتأمين مساحة من الاستقرار والتفاهم والتلاقي والازدهار، وردة فعل الصهاينة تدلكم على الأذية التي ألحقها هذا الاتفاق بالإملاءات الذي يستفيد من أي صراع بين أي دولتين عربية وإسلامية، وأي اتفاق يحصل هو صفعة في وجه العدو الصهيوني الذي تقوم سياسته هو على الصراع على التفرقة.

في غضون ذلك قال «اتحاد الضباء لنقابات العمال والمستخدمين في بيروت وجبل لبنان»، تعتبر أن الوطن يتعرض لعدوان أميركي اقتصادي يوغل في استخدام أدواته الداخلية اللبنانية لكسر الإرادة الوطنية للشعب اللبناني، وإجباره على الاستسلام، ليس خدمة لمصالح الكيان الصهيوني المؤقت فقط، وإنما أيضاً لمصالح الدفاع عما بقي من نفوذ أميركي في العالم وأميركا نفسها تشهد بنوكها انهيارات مالية ويشهد اقتصادها أزمات بنيوية.

وشدد البيان على أن الأزمة اللبنانية صناعة أميركية تم تأزيمها بأيد لبنانية في المفرزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما تجب مواجهته ووضع اليد عليه وطنياً، بالتحام وطني نقابي عمالي مهني تجاري وشعبي.

وكالات

مازن جبور

وسيط نزيه

تترك المصالحة الإيرانية السعودية أنموذجاً عالمياً يحتذى في العلاقات الدولية لإجراء التسويات للملفات الكبرى بأساليب دبلوماسية مرموقة تعيد الاستقرار لكثير من القضايا الخلافية والصراعات في العالم، وتبحث في الحلول العقلانية للكثير من النزاعات الدولية الكبرى، وهنا يبرز سؤال جوهري مفاده: ما الأمر المختلف الذي قاد إلى المصالحة بين الرياض وطهران؟

تبدو الإجابة عن السؤال السابق سهلة وبسيطة وجلية، إذ إن الفارق الأساسي هو في الوسيط، عندما مثلت الصين دور الوسيط الدولي المزيّه في تسوية الخلافات بين البلدين الأسيويين الجارين، كانت الوساطة ناجحة وأعطت ثماراً فورية، ببيان مشترك يشير إلى منهجية عقلانية لعودة العلاقات إلى شكلها الطبيعي بين البلدين وفق جدول مرحلي متسلسل ووفق جدول زمني محدد، ورغم أن السبب السابق أساسي وجوهري، إلا أنه لا بد أن هناك أسباباً أخرى، أهمها بدء المملكة العربية السعودية مرحلة جديدة في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، عنوانها الخروج من العباءة الأميركية في بعض الملفات الإقليمية.

إن خروج الرياض قليلاً من العباءة الأميركية، لا بد أنه لن